نظراتٌ في جامع الترمذي:
ملامحُ تربويةٌ ومنهجيةٌ في تكوين طالب العلم

محفوظ أحمد السِّلهتي

هذا مقالٌ شاركتُ به في مؤتمر علماء الحضارة الإسلامية، الذي انعقد في مركز الإمام البخاري بمدينة سمرقند يومي الأربعاء والخميس ٢-٣ المحرم ١٤٤٨هـ، الموافق ١٧-١٨ يونيو ٢٠٢٦م. وقد كتبتُ هذا المقال بناءً على تجربتي في تدريس «جامع الترمذي» بمدرسة قوة الإسلام في لندن لعدة سنوات، ولديَّ بعض النقول والمعلومات والنقاط التي سأضيفها إليه، كما سأعمل على توسيعه قريبًا، بإذن الله تعالى.

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وعلى كل من تبِعَهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أمَّا بعد؛ فإنَّ جامع الإمام الترمذي مِن أجلِّ دواوين السنة النبوية، ومِن أبرزها في الجمع بين الرواية والدراية. فلم ينقل للأمة نصوص الحديث النبوي الشريف فحسْبُ، بل حفظ معها جانبًا مهمًّا من مناهج المحدثين والفقهاء في الفهم والاستدلال والنقد والترجيح. وقد نال هذا الكتابُ عنايةَ العلماء قديمًا وحديثًا، فدُرست شروط مؤلفه ومنهجه ومكانة كتابه بين دواوين السنة، وأُلِّفت في ذلك مصنَّفاتٌ ودراساتٌ نافعةٌ، من أشهرها: «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي، و«شروط الأئمة الستة» للمقدسي، وكتاب الدكتور نور الدين عتر «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين»، وغيرها من الدراسات التي تناولت شخصية الإمام الترمذي رحمه الله تعالى ومنهجه العلمي.

ومع كثرة هذه الدراسات، قلَّ الالتفاتُ إلى ما يتضمنه الجامع من معالمَ تربوية ومنهجية تؤثر في صناعة طالب العلم. فيجد المتأمِّل في جامع الترمذي أنه لا يقتصر على تخريج الأحاديث وبيان درجاتها، بل يشتمل على ثروةٍ علميةٍ وتربويةٍ كبيرةٍ؛ تتجلى في تعظيم شأن العلماء، وبيان آداب الاختلاف، والعناية بأقوال الفقهاء، والتدريب على البحث والاستقراء، وربط العلم بالعمل، والجمع بين الرواية وفقهها وآثارها.

وكلام العلماءِ مفاتيحُ العلم؛ إذ به تُفتح مغاليق النصوص، وتُدرك وجوه الاستدلال، وتُعرف طرائق أهل العلم في الفهم والنظر. ومن هُنا تبرز قيمةُ جامع الترمذي؛ فليس المقصود منه الأحاديث التي جمعها فحسْبُ، بل كذلك ما

بثَّه مؤلِّفه رحمه الله تعالى من تعليقاتٍ وفوائدَ، وما نقله من أقوال الأئمة ونُقَّاد الحديث والفقهاء. وكثيرًا ما تكون هذه الكلمات الموجزة مفاتيحَ لفهمٍ أوسعَ، وتؤدي دورًا تربويًّا ومنهجيًّا بالغَ الأثر في تكوين طالب العلم.

ومِن هنا فإن قراءة جامع الترمذي من زاويةٍ تربويةٍ ومنهجيةٍ يكشف عن معالمَ نافعةٍ في تكوين طالب العلم، ويُبرز جانبًا من حكمة الأئمة في تصنيفهم، وكيف كانوا يغرسون أصول المنهج العلمي في نفوس طلَّابهم من خلال مصنَّفاتهم. وهذه الملامح ليست مجردَ اختياراتٍ شخصيةٍ للإمام الترمذي، بل تمثِّل جانبًا من المنهج العلمي الذي أسْهَمَ في صناعة العلماء في الحضارة الإسلامية، وتكشف أنَّ كُتُب الحديث لم تكن أَوعيةً لنقل النصوص فحسب، بل كانت أدواتٍ لتكوين العقلية العلمية والأخلاقية، وبناء الملكات التي يقوم عليها العلم الراسخ جيلًا بعد جيلٍ.

واعتمدتْ هذه الدراسة على استقراء عددٍ من النصوص والمواضع ذات الدلالة التربوية والمنهجية في جامع الترمذي، واستنباط ما تضمنتْه مِن ملامحَ تُسهِم في تكوين طالب العلم، دون ادعاءِ الحصر أو الاستقصاء.

أولًا: صحبة العلماء العاملين المعروفين

يُبرز جامع الترمذي أثرَ صحبة العلماء في بناء طالب العلم وتكوينه. ومِن أوضح الشواهد على ذلك كثرةُ ما يورده الإمام الترمذي من الأسئلة التي سألها شيوخَه الأئمة الدرامي والبخاري[1] وأبا زرعة الرازي، والأجوبة التي تلقاها منهم. وهذا يدل على طول صحبته لهم، وكثرة استفادته منهم بالمذاكرة والسؤال[2]. فالسؤال مفتاح الفهم، والصحبة من أعظم أسباب الرسوخ في العلم. ولا بدَّ لطالب العلم أن يكون له: «لسانٌ سَؤولٌ وقلبٌ عَقولٌ».

كما يُظهر الترمذي أهمية المجالسة والمشافهة في تحصيل العلم؛ فقد روى بسنده عن أبي سلَّام الحبشي، قال: «بعث إليَّ عمر بن عبد العزيز فحُملتُ على البريد، قال: فلما دخل عليه قال: يا أمير المؤمنين لقد شق علي مركبي البريد، فقال: يا أبا سلَّام ما أردت أن أشق عليك، ولكن بلغني عنك حديث تحدثه عن ثوبان، عن النبي صلى الله عليه

---

[1] هنا يَرِدُ السؤال: متى تعرَّف الترمذي على البخاري، ومتى لقيه؟ استظهر الدكتور نور الدين عتر في كتابه «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين» (ص 17) ـ متابعًا ما أورده الإمام الذهبي ـ أن بداية هذه الصلة كانت في الفترة التي استقر فيها البخاري في نيسابور، وهي مدة تُقدَّر بنحو خمس سنوات، من سنة (250هـ) إلى سنة (255هـ). وهذا يعني أن بداية صلة الترمذي بالبخاري كانت متأخرة نسبيًّا، وبالتالي فإن النقولات التي رواها الترمذي عن شيخه البخاري تُعَدّ من آخر أقواله وآرائه.

غير أن الباحث الدكتور أحمد الأقطش يذهب في كتابه «قصة حياة البخاري» (ص 188-213) إلى أن لقاء الترمذي بالبخاري كان قبل سنة (241هـ)، وقد ذكر أدلة تاريخية تؤيد هذا الرأي. وعلى هذا، فإن تلك النقولات لا تُعَدّ بالضرورة من آخر آراء البخاري.

وقد سألتُ شيخنا العلَّامة محمد عوامة، حفظه الله، عن هذه المسألة في مجلسٍ معه يومَ الثاني من عيد الأضحى سنة (1447هـ)، فأجاب بقوله: «يبدو من طبيعة الأسئلة التي وجَّهها الترمذي إلى شيخه البخاري أن اللقاء كان مبكرًا». وهذا يؤيد القول بأن صلة الترمذي بالبخاري بدأت قبل المدة التي افترضها بعض الباحثين عند ربطها بإقامة البخاري في نيسابور، ويُضعف الاستدلال على أن جميع النقولات التي رواها الترمذي عنه تمثل بالضرورة آخر ما استقر عليه رأي البخاري في تلك المسائل.

[2] وللباحث مقال عنوانه: «الإمام البخاري في روايات الترمذي: دراسة تحليلية في توثيق آرائه الحديثية خارج مؤلفاته»، نشر في مجلة دراسات العلوم الإسلامية، العدد التاسع عشر، ديسمبر، 2025.

وسلم في الحوض فأحببت أن تُشافِهَني به»[3]. وفي هذا الخبر دلالةٌ على أن أهل العلم والفضل لم يكتفوا ببلوغ الخبر إليهم، بل كانوا يحرصون على سماعه من أهله مباشرة؛ زيادةً في التثبت والتحقق.

ومن آثار تعظيم الصحبة عند المحدثين ما حكاه الترمذي من أخبار رحلتهم إلى الشيوخ وحرصهم على لقائهم؛ فقد روى: «قال أبو مُزاحم السمرقندي: سمعت علي بن المديني يقول: حججتُ حجة وليس لي همة إلا أن أسمع من سفيان يذكر في هذا الحديث الخبر، حتى سمعتُه يقول: حدثنا عمرو بن دينار، وقد كنتُ سمعت هذا من سفيان من قبل ذلك، ولم يذكر فيه الخبر»[4].

كما روى: «قال عبد بن حميد: سمعتُ يحيى بن معين يقول: ألا يريد عبد الرحمن بن سعد أن يحج حتى يُسْمَع منه هذا الحديث»[5].

وهذه النقول تكشف مقدار ما بذله الأئمةُ من جهد في تحصيل العلم من مصادره المباشرة، وعدم اكتفائهم بالنقل المجرد أو الرواية غير المتيقنة.

وتظهر فائدة الصحبة كذلك في معرفة أحوال الشيوخ وضبطهم؛ إذ إن طول الملازمة يكشف للطالب مقدار إتقان شيخه وثباته. ولهذا روى الترمذي بسنده عن عُمارة بن القعقاع قال: «قال لي إبراهيم النخعي: إذا حدثتَني فحدِّثني عن أبي زرعة، فإنه حدثني مرةً بحديثٍ، ثم سألتُه بعد ذلك بسنين، فما أخرم منه حرفًا»[6]. وروى أيضًا: «قال شعبة: سفيان أحفظ مني، وما حدثني سفيان عن أحدٍ بشيء فسألتُه إلا وجدتُه كما حدثني»[7]. فمثل هذه الشهادات لم تنشأ من سماعٍ عابرٍ، وإنما من صحبة طويلة ومعرفة دقيقة بأحوال الرجال.

وإذا كان هذا شأن السلف، فإن القرآن الكريم قد قرَّر هذا الأصل التربوي في مواضعَ عديدةٍ، ومِن أبرزها قصة موسى عليه السلام مع الخضر، حيث قال له: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: 66][8]. فالعلم يُلتمس بالاتباع والملازمة قبل أن يُنال بالقراءة والمطالعة. ولهذا قال الإمام النووي: «مذاكرةُ حاذقٍ في الفن ساعةً أنفعُ من المطالعة والحفظ ساعاتٍ بل أيامًا»[9].

---

[3] الترمذي، «الجامع»، باب ما جاء في صفة أواني الحوض من أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، الحديث برقم: 2444.

[4] الترمذي، «الجامع»، باب ومن سورة الكهف من أبواب تفسير القرآن، تحت الحديث برقم: 3149.

[5] الترمذي، «الجامع»، باب ومن سورة الحاقة من أبواب تفسير القرآن، تحت الحديث برقم: 3320.

[6] الترمذي، «الجامع»، باب ما جاء ما يكره من الخيل من أبواب الجهاد، تحت الحديث برقم: 1698.

[7] الترمذي، «الجامع»، باب ما جاء في تعليم القرآن من أبواب فضائل القرآن، تحت الحديث برقم: 2908.

[8] ينظر: الرازي، «مفاتيح الغيب» (التفسير الكبير)، 21/483-484، فقد استخرَجَ من هذه الجملةِ إحدى عشرة فائدةً علميةً وتربويةً تَهُمُّ كلَّ طالب علمٍ.

[9] النووي، «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج»، 1/48.

ومن ثمرات الصحبة أيضًا أنّ الطالب يتعلم من شيخه كيفية تبليغ العلم والدعوة إليه والدِّفاع عنه. فقد روى الترمذي: «حدثنا أبو السائب قال: حدثنا وكيع يومًا بهذا الحديث عن الأعمش، فلما فرغ وكيع من هذا الحديث قال: من كان هاهنا من أهل خراسان فليحتسب في إظهار هذا الحديث بخراسان؛ لأنّ الجهمية يُنكرون هذا»[10]. فهنا لم يقتصر الشيخُ على رواية الحديث، بل وجَّه طلَّابَه إلى واجب البلاغ والبيان بحسب حاجة الناس في زمانهم ومكانهم.

ومن اللطائف الدالة على عناية السلف بمعرفة أهل العلم وتمييزهم ما حكاه الإمام الترمذي عن الإمام سفيان بن عيينة؛ إذ سُئل يحيى الكوفي عن راوٍ اسمه أبو ماجد، فأجاب: «طائرٌ طارَ فحدَّثَنا»[11]. وهي عبارة موجزة، لكنها تحمل معنى عظيمًا؛ إذ تشير إلى إنكار الأخذ عمَّن لا تُعرف له صحبة للعلماء، ولا ملازمة لأهل الفن، ولا تاريخ ظاهر في الطلب والتحصيل.

ومِن هنا يتبيَّن أن العلم لا يؤخذ إلا عن معروفٍ بالطلب والملازمة، مشهودٍ له بالتحصيل والإتقان. فلا عبرةَ بكثرة المتابعين، ولا بحسن العبارة أو المظهر، وإنما العبرة بأصول التلقي ومتانة السند العلمي. ومَن لم يحسن تمييز أهل العلم فليسأل عنهم الراسخين الذين حملوا هذا العلم كابرًا عن كابرٍ، وتلقَّوه عن أهله بالضبط والتوثيق.

ولعلّ هذا المعنى أحوج ما يكون إليه طالب العلم في عصرنا؛ إذ كثُر المتصدّرون، وسهلتْ وسائل الظهور. ومِن ثَمَّ فإن زمن «الطائر الذي طار فحدثنا» يفرض مزيدًا من التثبُّت والتحري، لأن الانبهار بالمظاهر قد يحجب حقيقةَ التأصيل العلمي. وليس التثبُّت في اختيار الشيوخ والرجوع إلى أهل الرسوخ ترفًا علميًّا، بل هو ضرورة لحفظ الدين وسلامة المنهج.

ثانيًا: الرجوع إلى أهل الاختصاص وإنزال العلماء منازلهم

من الملامح المنهجية البارزة في جامع الترمذي تربيةُ طالب العلم على الرجوعِ إلى أهل الاختصاص، ومعرفةِ منازل العلماء في الفنون المختلفة. ومَن تأمَّل الكتاب وَجَد أن الترمذي أكْثَرَ من نقل أقوال شيخه الإمام البخاري في نقد الأسانيد والرُّواة والعلل، وهو المجال الذي بَرَعَ فيه البخاري واشتهر به. أما عند عرض المسائل الفقهية فإنه يُكثِر من حكاية أقوال الأئمة المعروفين بالفقه والمذاهب المتبوعة.

ولا يُفهم من ذلك أن البخاري لم يكن فقيهًا؛ بل هو من أئمة الفقه والاستنباط، حتى قيل: «فقه البخاري في تراجِمه». غير أن شهرته العظمى ومجال اختصاصه الدقيق كانا في الحديث وعِلَله ونقد رجاله. وفي هذا تعليمٌ لطالب العلم أن يعرف لأهل كلِّ فنٍّ منزلتهم، وأن يرجع إليهم فيما تميزوا به وتخصصوا فيه.

---

[10] الترمذي، «الجامع»، باب في القيامة من أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، تحت الحديث برقم: 2415.

[11] الترمذي، «الجامع»، باب ما جاء في المشي خلف الجنازة من أبواب الجنائز، تحت الحديث برقم: 1011.

وللباحث مقال عنوانه: «طائر طار فحدثنا... بين فوضى التلقي وأصول طلب العلم»، نُشر في شبكة الألوكة، 2025/05/27.

كما ربى الإمام الترمذي طلَّابَ العلم على احترام العلماء، وعدم الانتقاص من أحدٍ بسبب عدم تفوُّقه في علمٍ آخرَ. فالتفوُّق في فنٍّ لا يستلزم التفوُّقَ في جميع الفنون، كما أن الضعف في جانبٍ لا يوجب إسقاطَ فضل العالم كله.

ومن الشواهد على ذلك ما حكاه الترمذي عن الإمام البخاري من قوله: «وابن أبي ليلى صدوقٌ فقيهٌ، وربما يَهِم في الإسناد»، ثم نقل الترمذي عن سفيان الثوري قوله: «فقهاؤنا ابن أبي ليلى وعبد الله بن شُبْرمة»[12]. ففي هذا المثال اجتمع بيان ما يؤخذ على الرجل في باب الرواية، مع حفظ منزلته وإمامته في الفقه.

ومن الأمثلة أيضًا ما قاله الترمذي: «هذا حديثٌ غريبٌ، وليس إسناده بصحيحٍ، وأبو النضر الذي روى عنه محمد بن إسحاق هذا الحديث هو عندي محمد بن السائب الكلبي، يُكنى أبا النضر، وقد تركه أهلُ الحديث، وهو صاحبُ التفسير»[13]. فلم يمنعه تضعيفُ الرجل في الرواية من الإشارة إلى مكانته في التفسير واشتهارِه به. وهذه من دقائق الإنصاف عند أهل العلم.

ومِن المواضع ذات الصلة بهذا المعنى ما ذكره الترمذي في باب «ما جاء في العِيّ» من أبواب البر والصلة، حيث قال: «والبيان هو كثرة الكلام مثل هؤلاء الخطباء الذين يخطبون فيوسِّعون في الكلام ويتفصَّحون فيه من مدح الناس فيما لا يُرضي الله»[14]. وفي هذا تنبيهٌ إلى أن جودة العبارة وقوة التأثير لا تكفي وحدها في الحكم على المتكلم، ما لم تقترن بالعلم والصدق وسلامة المقصد والمنهج.

وهذا المعنى تشتدُّ الحاجة إليه في عصرنا؛ إذ أصْبَحَ كثيرٌ من الناس يمنحون الثقة العلمية بناءً على الحضور الإعلامي أو قوة الخطاب أو كثرة المتابعين، مع أن هذه الأمور لا تدلُّ بالضرورة على التخصُّص والتمكُّن. ومنهج أهل العلمِ قائمٌ على ردِّ كلِّ فنٍّ إلى أهله، وسؤال المختصِّين فيه.

ولهذا قرَّر الأصوليُّون أن الإنسان قد يكون إمامًا في فنٍّ، وهو عاميٌّ في غيره. فذكر الغزالي[15] وابن قدامة[16] أنَّ كل أحدٍ عاميٌّ بالنسبة إلى ما لم يحصِّله من العلوم، وإن برع في غيره. ولخَّص الشيخ عبد الفتاح أبو غدة هذا المعنى بقوله: «كم مِن عالمٍ إمامٌ في علمٍ، عاميٌّ في علمٍ آخرَ»[17].

---

[12] الترمذي، «الجامع»، باب ما جاء لا تفادى جيفة الأسير من أبواب الجهاد، تحت الحديث برقم: 1715.

[13] الترمذي، «الجامع»، باب ومن سورة المائدة من أبواب التفسير، تحت الحديث برقم: 3059.

[14] الترمذي، «الجامع»، باب ما جاء في العي من أبواب البر والصلة، تحت الحديث برقم: 2027.

[15] الغزالي، «المستصفى»، ص 144.

[16] ابن قدامة، «روضة الناظر وجنة المناظر»، 392/1.

[17] أبو غدة، عبد الفتاح، تعليقه على «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع»، ص 233.

وقد قرَّر العلَّامة عبد الحيّ اللكنوي هذا الأصل تقريرًا بديعًا فقال: «إن الله تعالى جعل لِكل مقامٍ مقالًا، ولكل فنٍّ رجالًا». ثم بيّن أنَّ من العلماء مَن برع في الرواية ولم يتوسع في الفقه، ومنهم مَن برع في الفقه ولم يبلغ رتبة المحدثين في الرواية، وأن الواجب هو إنزال الناس منازلهم ومعرفة مراتبهم[18].

ومِن ثَمَّ فإنّ مِن أهمّ ما يتربى عليه طالبُ العلم أن يعرف حدود التخصُّصات، وأن يميّز بين مجَالَات التخصُّص العلمي، وأن يحفظ للعلماء أقدارَهم، فلا يرفع أحدًا فوق منزلته، ولا يُسقط فضله لقصورٍ في غير فنّه. فبِذلك يتحقَّق الإنصاف، ويستقيم النظر، ويُصان العلم من الفوضى والادعاء.

ثالثًا: الأدب مع العلماء

من الملامح التربوية البارزة في جامع الترمذي أدب الخلاف مع العلماء. فقد اعتنى الإمام الترمذي بعرض المسائل الفقهية المختلف فيها، وذكر أدلة الأقوال المتنوعة، مع قدرٍ كبيرٍ من الإنصاف والاعتدال.

فكثيرًا ما يترجم للمسألة الواحدة بعِدَّة أبوابٍ، أو يورد الأحاديث التي استدل بها أصحابُ الاتجاهات المختلفة، ثم يذكر أقوال العلماء فيها، وقد يرجّح رأيًا على غيره[19]. ومع ذلك لا نجده يطعن في الأئمة المخالفين، ولا يتّهمهم بتقديم الرأي على السنة، ولا ينسب إليهم مخالفة الحديث عمدًا. بل يفهم أن الإمام الذي لم يأخذ بحديثٍ معينٍ إنما ترك العمل بظاهره لاجتهادٍ معتبرٍ عنده، يتعلق بالجمع بين الروايات، أو الترجيح بينها، أو الحكم على ثبوتها، أو غير ذلك من مسالك الاجتهاد المعروفة عند أهل العلم. ولهذا فإن دراسة أسباب اختلاف الفقهاء تُعين طالب العلم على حسن الظن بالأئمة، وتمنعه من التسرع في الإنكار عليهم[20].

ولم يقتصر الترمذي على تعليم طلَّابه نقد الأقوال وتمييز الراجح من المرجوح، بل ربَّاهم كذلك على أدب النقد. وهذه منزلة يغفل عنها كثيرٌ من الناس؛ إذ قد يحسن أحدهم النقد ويضعف في الأدب، أو يتحلى بالأدب ويقصر في بيان الخطأ. أما المنهج الذي يقدّمه الترمذي فهو الجمع بين الأمرين: وضوح الموقف العلمي، وحفظ مكانة المخالف.

وهذا المعنى من هَدي القرآن الكريم؛ فإن الله تعالى قال: ﴿وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ۖ وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: 15]. فقد جمعت الآية بين النقد والأدب في أبلغِ صورةٍ؛ إذ أمرتْ بمخالفة الوالدين إذا دعوا إلى الشرك، لأن «لا طاعةَ لمخلوقٍ في معصية الخالق»[21]، ثم أمرتْ مع ذلك بحسن صحبتهما وبرِّهما. فبطلان القول لا يُبيح سوءَ الخلق، ووجود الخطأ لا يُسقط حقَّ الاحترام.

---

[18] اللكنوي، «عمدة الرعاية»، 13/1.

[19] فقد رجَّح الإمام الترمذي في مسئلة الإبراد بالظهر أيام الصيف رأيًا خالفه الإمام الشافعي رحمه الله تعالى.

[20] ومن أنفع ما كُتب في هذا الباب كتابُ فضيلة العلامة الشيخ محمد عوامة: «أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء رضي الله عنهم».

[21] الترمذي، «الجامع»، باب ما جاء لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق من أبواب الجهاد، ينظر الحديث برقم: 1707.

ومن هنا يتعلم طالبُ العلم أن مخالفة العالِم في مسألةٍ، أو ترجيح قولٍ عليه، لا يُبيح الانتقاص منه أو التهوين من قدره. فالنقد العلمي شيءٌ، وسُوء الأدب شيءٌ آخر. وكلما ازداد المرءُ علمًا بأقدار العلماء، وأسباب اختلافهم، كان أبعدَ عن التعصب وأقربَ إلى الإنصاف.

ولعلّ مِن أعظم الدروس المستفادة من جامع الترمذي أن الحق يُطلب بالدليل، وأن العلماء يُحفظ لهم فضلهم. فلا يمنعنا احترام الأئمة من مناقشة أقوالهم، كما لا يدفعنا ترجيح بعض الآراء إلى إسقاط مكانتهم. وبذلك يجتمع لطالب العلم أمران عظيمان: صحة المنهج، وحسن الأدب[22].

رابعًا: التواضع العلمي وتربية الطالب على قول: لا أدري

من الملامح التربوية البارزة في جامع الترمذي ما يغرسه في طالب العلم من خلق التواضع العلمي، وتعويده الوقوف عند حدود ما يعلم، وعدم التكلُّف فيما يجهل. وهذا من أجلِّ ما يتربى عليه الطالبُ في مسيرته العلمية؛ إذ ليس المقصود من العلم كثرة الأجوبة، وإنما إصابة الحق بقدر الاستطاعة، ولذلك اشتهرت عند السلف كلمة: «لا أدري نصف العلم».

ومن الشواهد الدَّالَّة على هذا المعنى:

أولا: روى الترمذي بسنده عن تميم بن عطية، «قال: كثيرًا ما كنتُ أسمع مكحولًا يُسأل فيقول: ندانم»[23] (يعني: لا أدري).

ثانيا: قال الترمذي: «وسألتُ محمد بن إسماعيل، عن عدي بن ثابت، عن أبيه، عن جده قلتُ له: ما اسم جد عدي؟ قال: لا أدري»[24].

ثالثًا: أن الترمذي حكى في مواضعَ متعددةٍ سؤاله لبعض شيوخه عن أسانيدَ أو متونٍ أو أسماء رواةٍ، فيجيبون بعدم المعرفة، فيقول الترمذي في بعض المواضع: «فلم يعرفه». وليس مراده دائمًا إنكار الرواية أو تضعيفها، بل قد يكون المقصود أنهم لا يعرفون اسم الراوي أو حقيقة أمره، فيصرِّحون بذلك ولا يتكلَّفون جوابًا لا علمَ لهم به.

وتربي هذه النقولُ طالبَ العلم على ألا يستحي من قول: «لا أدري»، وأن يعلم أن الجهل ببعض المسائل لا يقدح في منزلة العالم، ولا ينقص من قدره، بل إنّ مِن كمال علمه أن يقف عند ما يعلم، ويَكِلَ ما لا يعلم إلى الله تعالى.

---

[22] وكتاب العلامة المحدث الشيخ محمد عوامة «معالم إرشادية لصناعة طالب العلم» مهمٌّ ومفيدٌ للغاية في فهم ضرورة الجمع بين الأدب والنقد.

[23] الترمذي، «الجامع»، باب (بدون ترجمة) من أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، تحت الحديث برقم: 2506.

[24] الترمذي، «الجامع»، باب ما جاء أن العطاس في الصلاة من الشيطان من أبواب الأدب، تحت الحديث برقم: 2748.

وقد أحسن الإمام عبد القاهر الجرجاني حين استفتح كتابه «دلائل الإعجاز» بقوله: «ونعوذ بالله مِن أنْ ندَّعي العلم بشيءٍ لا نعلمُه»[25].

غير أن هذا الخلق لا يعني الركون إلى الجهل أو ترك طلب العلم، وإنما المقصود التوقف فيما لم يتبين للمرء حتى يتعلم. ولهذا سمى ياقوت الحموي «لا أدري»: «النصف الأرذل من العلم»[26]؛ إذ الواجب على طالب العلم أن ينتقل من الجهل إلى المعرفة، وأن يجعل قوله «لا أدري» دافعًا إلى البحث والتعلم، لا ذريعةً إلى الكسل وترك التحصيل.

خامسًا: تربية الطالب على الاستقراء والتركيز

من الملامح التربوية البارزة في جامع الترمذي أن الإمام الترمذي كثيرًا ما يروي في الباب حديثًا أو حديثين، ثم يُشير إلى بقيّة الروايات بقوله: «وفي الباب عن فلان وفلان»، أو يقول: «وفي الحديث قصَّة».

ويمكن النظر إلى هذا الصنيع بوصفه تدريبًا عمليًّا للطالب على الاستقراء وتتبع المصادر. فالإمام لا يذكر جميع الطرق والروايات في كلّ موضعٍ، بل يفتح أمام القارئ أبوابَ البحث والمراجعة. ومِن ثَمَّ يتعلم الطالبُ الرجوعَ إلى مَظانّ الأحاديث، وتتبع الروايات المشار إليها، والوقوف على القصص التي اختصرها المصنِّفُ. وهذا مما يوسِّع أُفُقَه العلمي، ويُنمّي قدرته على البحث والمقارنة، ويُعينه على فهم منهج الإمام الترمذي في الاختصار والإحالة[27].

ومن جهةٍ أخرى، فإنّ كثرة قول الترمذي: «وفي الباب» مع اقتصاره على عددٍ محدودٍ من الأحاديث في كلِّ ترجمةٍ، تُوحي بمعنى منهجيٍّ مهمٍّ، وهو أهمية التركيز وعدم الاستغراق في الجزئيات التي قد تُشتِّت الذهن عن المقصود. فليس المقصود من جمع المادة العلمية حشد أكبرِ قدرٍ من النصوص فحسبُ، بل حسن اختيار ما يحقِّق الغرض العلمي مع الإشارة إلى ما سواه.

كما يَظهر في جامع الترمذي لونٌ آخر من التربية العلمية، وهو التربية على الحفظ والتكرار المنهجي. فقد كرَّر الإمام كلامَه على بعض الرُّواة في مواضعَ متعددةٍ من كتابه، مثل رشدين بن سعد، وعبد الرحمن بن زياد بن أنعُم الإفريقي، وغيرهما. ولا يبدو هذا التكرار عارضًا؛ بل يُشعر بأن الإمام أراد ترسيخ هذه الأسماء وأحكامها في أذهان الطلَّاب، حتى يألَفوا مصطلحات الجرح والتعديل، ويتدرَّبوا تدريجًا على نقد الرجال وتمييز مَراتبهم.

وهكذا يجمع جامع الترمذي بين توسيع أُفُق الطالب بالاستقراء والبحث، وبين تعليمه التركيز على المقصود، وترسيخ المعلومات الأساسية بالتكرار. وهي مَهاراتٌ لا غِنى لطالب العلم عنها في مراحل التكوين الأولى وما بعدها.

---

[25] الجرجاني، «دلائل الإعجاز»، 3/1.

[26] الحموي، «معجم البلدان»، 8/1.

[27] وللباحث مقال بعنوان: «تأملات في قول الإمام الترمذي: وفي الحديث قصة»، نُشر في شبكة الألوكة، 2025/12/31.

سادسًا: الجمع بين الرواية والدراية وأثر عمل العلماء في فهم الحديث

من أبرز الملامح المنهجية في جامع الترمذي عناية مؤلِّفه بالجمع بين الرواية والدراية، فلا يقتصر على إيراد الحديث، بل يتبعه ببيان درجته، وذكر أقوال أهل العلم فيه، وحكاية العمل الجاري عليه عند الفقهاء.

وقد صرَّح الإمام الترمذي بهذا المنهج في العلل الصغير فقال: «جميعُ ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمولٌ به وقد أخذ به بعضُ أهل العلم، ما خلا حديثين...»[28]. ثم ذكر حديث ابن عباس رضي الله عنهما في الجمع بالمدينة من غير خوفٍ ولا سفرٍ ولا مطرٍ[29]، وحديث: «من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه»[30]، وبيَّن علَّتهما في موضعهما من الكتاب. وهذه العبارة تكشف مقدارَ عنايةِ الترمذي بربط الرواية بالعمل، والنصّ بالتطبيق، والحديث بفهم العلماء له.

ويُربي هذا المنهجُ طالبَ العلم على جملةٍ من المعاني المهمة:

أولها: أن دراسة الحديث لا تقتصر على النظر في سنده فقط، بل تشمل النظر في تلقي العلماء له، وعملهم به، ومكانته في أبواب الاستدلال. فكمْ مِن حديثٍ صحَّ إسنادُه، ثم وُجدت قرائن أثَّرتْ في كيفية فهمه أو العمل به، وكمْ مِن حديثٍ تكلَّم العلماء في إسناده، ثم تلقَّتْه الأمّةُ بالقبول وعملتْ بمقتضاه.

وثانيها: تعظيم العمل المتوارَث عند أهل العلم، وعدم التعامُل مع النصوص بمعزلٍ عن الفهم المتراكم الذي تناقلتْه الأجيال العلمية. فالشريعة لم تُنقل إلينا نصوصًا مجردةً، بل نُقلت معها طرائق فهمها وتنزيلها والاستدلال بها[31].

وثالثها: أهمية الرجوع إلى الفقهاء في فهم معاني الأحاديث واستنباط أحكامها. وقد صرَّح الإمام الترمذي بقوله: «الفقهاء أعلمُ بمعاني الحديث»[32]. وهي كلمةٌ عظيمة الدلالة؛ إذ تبيّن أن معرفة ألفاظ الحديث لا تستلزم بالضرورة معرفة مراده وفقهه. ولهذا أكْثَرَ الترمذي من نقل أقوال أهل العلم في تفسير الأحاديث وبيان معانيها وأحكامها.

وفي هذا تربيةٌ لطالب العلم على ألا يستقلَّ بفهم النصوص اعتمادًا على ظاهر الألفاظ أو على ما تورده المعاجم اللغوية وحدها، بل يرجع إلى تفسير العلماء المتقدمين وشروحهم، فَهُمْ أقربُ إلى عصر الرواية، وأعرفُ بلسان العرب، وأدقُّ فهمًا لمقاصد الشريعة ومسالك الاستدلال.

رابعها: أهمية ترجيح التفقه على رغبة التكثير من رواية الأحاديث فقط. وقد ربى الترمذيُّ طلَّابَ العلم على هذا حيث قال: «سمعت قتيبة بن سعيد، يقول: ما رأيت مثل هؤلاء الفقهاء الأشراف الأربعة: مالك بن أنس، والليث

---

[28] الترمذي، كتاب «العلل» الواقع بآخر «جامع الترمذي»، ص 736.

[29] الترمذي، «الجامع»، باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين من أبواب الصلاة، الحديث برقم: 187.

[30] الترمذي، «الجامع»، باب ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه، ومن عاد في الرابعة فاقتلوه من أبواب الحدود، الحديث برقم: 1444.

[31] للاطلاع على أهمية العمل المتوارث ينظر: النعماني، محمد عبد الرشيد، «الإمام ابن ماجه وكتابه السنن»، ص 86-90.

[32] الترمذي، «الجامع»، باب ما جاء في غسل الميت من أبواب الجنائز، تحت الحديث برقم: 990.

بن سعد، وعَبَّاد بن عباد المهلبي، وعبد الوهاب الثقفي، قال قتيبة: كنا نرضى أن نرجع من عند عَبَّاد كل يومٍ بحديثين».[33]

ومن هنا كان جامع الترمذي مدرسة في الجمع بين الرواية والدراية؛ إذ يعلِّم الطالبَ أن صحة النقل وحدها لا تكفي، كما أن الفقه المجرد عن النص لا يستقيم، وإنما الكمال في الجمع بين معرفة الحديث، وفهم معناه، والوقوف على عمل أهل العلم به.

سابعًا: التمييز بين الصِّناعة الحديثية والتلقِّي الفقهي

ومن المعاني التي يكتسبها طالبُ العلم من خلال دراسة جامع الترمذي أن النظر في الحديث النبوي لا يقف عند معرفة درجته مِن حيثُ الصحةُ والضعفُ، بل يتجاوز ذلك إلى إدراك موقعه في الاستدلال الفقهي، وطريقة تلقي العلماء له، ومسالكهم في العمل بمقتضاه. وإذا كان الملمح السابق قد أبرز أهمية الاستنارة بفهم أهل العلم وعملهم في فقه النصوص، فإن هذا الملمح يُبرز جانبًا آخرَ من جوانب النضج العلمي، وهو التمييز بين الحكم على الحديث من جهة الصِّناعة الحديثية، وبين النظر إليه من جهة التلقِّي الفقهي والاستدلال.

ويَتجلَّى ذلك في مواضعَ متعددةٍ من كتابه؛ إذ قد يبيِّن ضعف الإسناد، ثم يعقِّب بقوله: «والعمل على هذا عند أهل العلم»، أو: «والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم».

فمِن ذلك ما قاله في باب «ما جاء في إبطال ميراث القاتل» من أبواب الفرائض: «هذا حديثٌ لا يصحُّ، لا يُعرف إلا من هذا الوجه، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة قد تركه بعضُ أهل العلم منهم أحمد بن حنبل»، ثم قال بعد ذلك: «والعمل على هذا عند أهل العلم أن القاتل لا يرث كان القتل عمدًا أو خطأ، وقال بعضهم: إذا كان القتل خطأ فإنه يرث، وهو قول مالك»[34]. فمع حكمه على الحديث بعدم الصحة، لم يغفل عن بيان أن الفقهاء تلقَّوا هذا الحكمَ بالقبول وعمِلوا به.

وقال في باب «ما جاء في المرأة إذا استُكْرِهَتْ على الزنا» من أبواب الحدود، بعد أن بيَّن انقطاع الإسناد، ونقل عن البخاري أن عبد الجبار بن وائل لم يسمع من أبيه: «والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم: أن ليس على المستَكْرَهَة حَدٌّ»[35]. فذكر العلة الحديثية، ثم أتبعها ببيان اتفاق العلماء على مدلول الحديث.

---

[33] الترمذي، «الجامع»، باب ما جاء في إضافة الفرائض إلى الإيمان من أبواب الإيمان، تحت الحديث برقم: 2611.

[34] الترمذي، «الجامع»، باب ما جاء في إبطال ميراث القاتل من أبواب الفرائض، تحت الحديث برقم: 2109.

[35] الترمذي، «الجامع»، باب ما جاء في المرأة إذا استكرهت على الزنا من أبواب الحدود، تحت الحديث برقم: 1453.

وقال في باب «ما جاء فيمن يتزوَّج المرأة ثم يطلِّقها قبل أن يدخل بها هل يتزوَّج ابنتها أم لا» من أبواب النكاح: «هذا حديثٌ لا يصحُّ من قِبَل إسناده»، ثم ذكر ضعف ابن لهيعة والمثنَّى بن الصَّبَّاح، ثم قال: «والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم»[36]. فضعف الإسناد لم يمنعه من تسجيل ما استقر عليه فقه الأئمة في المسألة.

ومن هذا الباب أيضًا ما نقله في مسألة الزوجين المشركين إذا أسلم أحدهما، حيث قال يزيد بن هارون: «حديث ابن عباس أجودُ إسنادًا، والعمل على حديث عمرو بن شعيب»[37]. ففرَّق بين قوة الإسناد وبين الحديث الذي جرى عليه العمل والفتوى. ومثله ما قاله الإمام البخاري: «حديثُ أنسٍ أسندُ، وحديثُ جرهدٍ أحوطُ، حتى يخرج من اختلافهم»[38]. فالنظر الفقهي قد يُراعي أحيانًا جانب الاحتياط أو قوة الدلالة أو غير ذلك من المرجِّحات، مع الاعتراف بتفاوت الأسانيد.

وهذه النصوص تربي طالبَ العلم على جملة من المعاني المهمة، منها:

أوَّلها: التفرِقة بين وظيفة المحدث ووظيفة الفقيه الأصولي[39].

وثانيها: أن الحكم على الإسناد مرحلةٌ مهمَّةٌ، لكنها ليست المرحلة الوحيدة في النظر الفقهي. فبعد ثبوت درجة الحديث يأتي النظر في دلالته، ومعارضاته، وعمل العلماء به، وسائر القرائن المؤثرة في الترجيح.

وثالثها: الحذر من الأحكام المتعجلة التي تجعل الحكم على الإسناد نهايةَ البحث العلمي، فإن الأئمة كانوا يجمعون بين نقد الروايات والنظر في دلالاتها ومعارضاتها وعمل أهل العلم بها، فلا يفصلون بين الصناعة الحديثية والنظر الفقهي فصلًا تامًّا.

ولهذا قال ابن الهمام في فتح القدير: «ومما يُصحِّح الحديثَ أيضًا عملُ العلماء على وفقه»[40]. وقد فصَّل هذه المسألةَ العلامةُ اللكنوي في «الأجوبة الفاضلة»[41].

---

[36] الترمذي، «الجامع»، باب ما جاء فيمن يتزوج المرأة ثم يطلقها قبل أن يدخل بها هل يتزوج ابنتها أم لا من أبواب النكاح، تحت الحديث برقم: 1117.

[37] الترمذي، «الجامع»، باب ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما من أبواب النكاح، تحت الحديث برقم: 1144.

[38] البخاري، «الجامع الصحيح»، باب ما يذكر في الفخذ من كتاب الصلاة.

[39] ينظر: أحمد صنوبر، «وظيفة المحدث الناقد ووظيفة الفقيه الأصولي وإشكالية نقد الحديث في عصر الحداثة»، ضمن كتاب «دراسات في النقد الحديثي عند الأصوليين»، ص 59-108.

[40] ابن الهمام، «فتح القدير»، 493/3.

[41] اللكنوي، «الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة»، ص 21-66.

ومن أحسن ما قيل في هذا الباب ما ذكره شيخنا العلامة محمد عوامة حفظه الله تعالى، حيث قال: «وبهذا يتبيَّن أن للحديث الضعيف قيمةً واعتبارًا في نظر أئمتنا السالفين، خلاف ما يُشيعه بعض الناس اليوم إذ أهدروه مطلقًا، وألحقوه بالحديث الموضوع، ونظموهما في (سلسلة) واحدة!»[42].

ولا يعني هذا التسوية بين الصحيح والضعيف، ولا إلغاء قواعد المحدثين في النقد، وإنما المقصود أن طالب العلم يتعلَّم من جامع الترمذي النظر إلى الحديث في سياقه العلمي الكامل، مستفيدًا من الصناعة الحديثية، ومسترشدًا بفهم الفقهاء، ومراعيًا لما جرى عليه عملُ أهل العلم عبر القرون.

الخاتمة:

وبعد؛ فإن الناظر في جامع الترمذي لا يقف أمامَ مصنَّفٍ حديثيٍّ يُعنى بجمع الروايات والحكم عليها فقط، بل أمامَ مدرسةٍ علميّةٍ متكامِلةٍ في صِناعة طالب العلم وتربيته. ففي ثَناياه تتجلى مَعالم الصحبة الصادقة للعلماء، والرجوع إلى أهل الاختصاص، وإنزال الناس منازلهم، والتحلّي بأدب الخلاف، والتمرُّن على الاستقراء والبحث، والجمع بين الرواية والدراية، والنظر إلى النصوص في ضَوء فهم الأئمة وعملهم.

ومِن هنا كانت قيمةُ هذا الكتاب أكبرَ من أن تُحصر في أحاديثه وأحكامه؛ إذ إنه يقدِّم نموذجًا عمليًّا لمنهج أهل العلم في التلقي والفهم والاستدلال. فطالبُ العلم لا يتعلَّم منه كيف يروي الحديث فحسب، بل كيف يسأل، وكيف يبحث، وكيف يرجِّح، وكيف يختلف، وكيف ينزل العلماء منازلهم، وكيف يجمع بين قوة النقد وحسن الأدب.

وإذا كانت وسائل الوصول إلى المعرفة قد تيسرتْ في عصرنا، فإن الحاجة إلى هذه المعاني التربوية والمنهجية قد ازدادتْ ولم تنقص؛ لأنَّ وفرةَ المعلومات لا تُغني عن صحة التكوين، وكثرةَ المقروءات لا تُعوض فقدان المنهج. ومن أجل ذلك يبقى جامع الترمذي مساعدًا متجددًا في تربية طلاب العلم، ودليلًا على أن العلم الموروث عن الأئمة لم يكن معارف تُحفظ فحسب، بل أخلاقًا ومناهج وآدابًا تُكتسب وتُمارس.

فرحم الله الإمام الترمذي، فقد خلَّف للأمة كتابًا جَمَعَ بين دقة المحدِّث، وفقه الفقيه، وتربية المربي، فاستحقّ أن يبقى من أجلِّ الكتب التي تُسهم في بناء الملكة العلمية، وترسيخ المنهج القويم في نفوس طلَّاب العلم.

وصلى الله تعالى على سيد المرسلين وخاتم النبيين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، والحمد لله ربّ العالمين.

---

[42] عوامة، «أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء»، ص 41.

المصادر والمراجع:

ابن الهمام: فتح القدير، شركة مكتبة ومطبعة مصفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ = ١٩٧٠ م.

الترمذي، محمد بن عيسى: الجامع/السنن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1395 هـ = 1975 م.

الأقطش، أحمد: قصة حياة البخاري، مركز إحسان لدراسات السنة النبوية، الرياض، الطبعة الأولى، 1446 هـ = 2024 م.

الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م.

حمزة البكري وأحمد صنوبر: دراسات في النقد الحديثي عند الأصوليين، دار نشر جامعة ابن خلدون، الطبعة الأولى، إسطنبول، 2022 م.

الحموي، ياقوت بن عبد الله: معجم البلدان، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥ م.

الرازي، فخر الدين: مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠ هـ.

عتر، نور الدين: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، مطبعة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1390 هـ = 1970 م.

عوامة، محمد: أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء، دار اليسر، المدينة المنورة، الطبعة السابعة، 1434 هـ = 2013 م.

عوامة، محمد: أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين، دار اليسر، المدينة المنورة، الطبعة السابعة، 1434 هـ = 2013 م.

عوامة، محمد: معالم إرشادية لصناعة طالب العلم، دار اليسر، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، 1438 هـ = 2017 م.

عوامة، محمد: حكم العمل بالحديث الضعيف: بين النظرية والتطبيق والدعوى، دار اليسر، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1438 هـ = 2017 م.

الغزالي: المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣ م.

القاري، ملا علي: المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الخامسة، 1414 هـ = 1994 م.

اللكنوي، عبد الحي: الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة السادسة، 1426 هـ = 2005 م.

المقدسي، ابن قدامة: روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م.

النعماني، محمد عبد الرشيد: الإمام ابن ماجه وكتابه السنن، مكتبة الاتحاد، ديوبند، بدون تاريخ.